والتنمية، بما يتناسب وطموحات الموظف ومستقبله الوظيفي في العمل، بالاضافة إلى دور المنظمة في تحسس الاحتياجات التدريبية وتصميم برامج تطوير العاملين بما يتناسب وهذه الاحتياجات، من أجل تحقيق الهدف الأساسي من هذا التطوير، وهو زيادة الفعالية الكلية للمنظمة.

وهناك ملاحظة بسيطة تتعلق بمحتويات الكتاب وهي إشارة الكتاب لوسائل أو طرق التطوير بشيء من الاقتضاب، في حين ركز بشيء من التفصيل على المراحل أو الخطوات المتبعة في التصميم لهذه البرامج. وحبذا لو أضفى الكتّاب تجربتهم العلمية والعملية على اختيار وسائل التطوير المناسبة للعاملين في المجالات والمواقع المختلفة.

وأخيراً أود أن أشجع كافة المهتمين في مجالات التطوير الاداري على قراءة هذا الكتاب والاستفادة من تجربة الكتاب العلمية والعملية في هذا المجال. فالواقع أن الاستفادة العلمية كبيرة وإمكانية التطبيق واردة بشكل كبير.

مراجعة: سهيل فهد سلامة
معهد الادارة العامة ـ الرياض

مجدي حماد، اسرائيل وافريقيا: دراسة في ادارة الصراع الدولي، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦، ٢٤٠ ص

على الرغم من أهمية أفريقيا الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية بالنسبة للوطن العربي، وعلى الرغم من عوامل التشابه بين النظامين العربي والأفريقي ـ حيث خضع كلاهما لتجربة استعمارية، وكلاهما يعاني من مشكلات التخلف والتجزئة والتبعية وعدم الاستقرار، ومن وجود دولة دخيلة مشاكسة (إسرائيل ـ وجنوب أفريقيا) ـ وعلى الرغم من الأحداث السريعة والمتلاحقة التي تشهدها القارة الأفريقية على المستويين الداخلي والخارجي والتي تؤثر بدرجة أو بأخرى على الوطن العربي، على الرغم من كل ذلك فإن اهتمام المفكرين والباحثين العرب بما يحدث في أفريقيا، وبطبيعة العلاقات العربية ـ الأفريقية والمشكلات التي تواجهها، لا يزال دون المستوى المطلوب. الأمر الذي يبدو معه الفكر العربي وكأنه غير قادر على متابعة الأحداث وتحليلها وربط مقدماتها بنتائجها واستخلاص الدروس والعبر منها بقصد توجيه المشورة والنصح لصانع القرار العربي ولو من قبيل إبراء الذمة. وفي هذا الاطار يأتي كتاب د. مجدي حماد ليثير العديد من القضايا والتصورات حول موضوع خطير وهو الدور الاسرائيلي في أفريقيا، وبلغة أكثر دقة التغلغل الاسرائيلي في أفريقيا وما يتركه من مضاعفات على العلاقات العربية ـ الأفريقية.

مضمون الكتاب:

قسم المؤلف كتابه إلى أربعة فصول تسبقها مقدمة وتعقبها خاتمة.

جاء الفصل الأول بعنوان (إدارة الصراع الدولي والسياسة الخارجية الاسرائيلية). وقسمه المؤلف إلى مبحثين. الأول، تناول فيه عملية إدارة الصراع الدولي في التقاليد الاسرائيلية، فقدم عرضاً نظرياً موجزاً لمفهوم عملية ادارة الصراع الدولي، وهو مفهوم أساسي إرتكز عليه المؤلف في دراسته، فالقارة الأفريقية ميدان للصراع العربي ـ الاسرائيلي من ناحية وللصراع الأميركي ـ السوفيتي من ناحية أخرى وكلاهما مرتبط بالآخر. وعرف عملية إدارة الصراع الدولي بأنها«**محاولة توجيه الحركة السياسية والسعي إلى تنشيط الموقف السياسي أو السيطرة عليه بما يتضمنه من عناصر ضعف وما ينطوي عليه من مصادر قوة، من خلال أدوات ووسائل متعددة، فضلاً عن عمليات تحريك وتوجيه متنوعة**». وتهدف عملية إدارة الصراع إلى تغيير معادلة القوة بالنسبة لأطراف الصراع وتهيئة البيئة الدولية لتوفير الشرعية الدولية للحركة القادمة والاستجابة المستمرة للظروف المتغيرة. ولكي تنجح هذه العملية لا بد من توافر قيادة سياسية فعالة، وسياسة مخططة وقرارات مدروسة وإعلام يتسم بالفاعلية.

وتتجسد عملية إدارة الصراع في التقاليد الاسرائيلية في مبدأ توزيع الأدوار، الذي استوعبته القيادة الاسرائيلية ومارسته بشكل ناجح. وأساس مبدأ توزيع الأدوار هو اللجوء إلى جميع القوى والأدوات كل في نطاقها ووظائفها من أجل تحقيق أهداف عملية التحرك الخارجي. ويتجسد هذا المبدأ في الممارسة السياسية الاسرائيلية على المستوى الدولي حيث تخاطب إسرائيل الدول المختلفة كلاً بلغتها، ومن منطلق مصالحها، وعلى مستوى المؤسسات حيث تتعدد وتتكامل أدوات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الاسرائيلية. وعرض المؤلف في المبحث الثاني لمحددات التوجه الاسرائيلي في افريقيا وهي تتمثل في: الجالية اليهودية في أفريقيا، والتقارب الجغرافي، ومعطيات الواقع الأفريقي، حيث هي قارة مفتوحة، والدور الأفريقي في الأمم المتحدة. أما أهداف إسرائيل في أفريقيا فتتمثل في: ضمان هجرة اليهود من أفريقيا إلى إسرائيل، وضمان فرص التوسع أمام الاقتصاد الاسرائيلي، وكسر حلقة المقاطعة العربية لاسرائيل، وتأمين الاعتراف ـ من قبل الدول الأفريقية ـ باسرائيل، وتصورها للتسوية، وضمان اصوات الدول الافريقية في الامم المتحدة.

وجاء الفصل الثاني بعنوان «إسرائيل والعلاقات العربية ـ الأفريقية». وفيه عرض المؤلف لخصائص البيئة الأفريقية التي مهدت للتغلغل الاسرائيلي، وللسلوك الاسرائيلي في أفريقيا. أما عن خصائص البيئة الأفريقية التي مهدت لدور إسرائيلي نشط في أفريقيا فتتمثل في: المواريث التاريخية والاستعمارية، ودور الاستعمار في تمكين إسرائيل من وضع أسس لعلاقتها مع أفريقيا خلال الحقبة

الاستعمارية وبعد الاستقلال. إلى جانب مشكلات التخلف والتجزئة وعدم الاستقرار التي تواجهها دول القارة في مرحلة ما بعد الاستقلال. وهناك أخيراً التصورات الأفريقية للشخصية العربية، والتي بالرغم من اتسامها بالايجابية نتيجة لثورة ٢٣ يوليو ودورها في تقديم الدعم والمساعدة للدول الأفريقية، إلّا أن هناك بعض التصورات السلبية نجمت عن اتجاه العرب لاستثمار أغلب أموالهم في الدول الغربية وليس الأفريقية، وعدم التزام الدول العربية بأسس ومبادىء التضامن العربي ـ الأفريقي، كما أن هناك إحساساً أفريقياً عاماً بأن السلوك العربي في التعامل المالي بطيء، وبأن التعاون العربي ـ الأفريقي ليس له آثار إيجابية في واقع الشعوب الأفريقية حتى الآن.

أما عن السلوك الاسرائيلي في أفريقيا، فقد ركز المؤلف على السياسة الاقتصادية في أفريقيا، حيث تتجه إسرائيل إلى تنويع علاقاتها الاقتصادية والفنية مع الدول الأفريقية بهدف كسب حياد هذه الدول. وفتح مجالات جديدة أمام الاقتصاد الاسرائيلي، وكسر طوق المقاطعة العربية لاسرائيل. وكذلك أكد المؤلف على سياسة إسرائيل الاتصالية في أفريقيا، حيث تتجه من خلال العديد من قنوات الدعاية، والاتصال لتنظيف الطابع القومي الاسرائيلي، وتشويه الطابع القومي العربي، وخلق الفرقة بين العرب والأفارقة.

وجاء الفصل الثالث بعنوان «تأصيل التحول الأفريقي ضد إسرائيل». وأكد فيه المؤلف على أن العلاقات الاسرائيلية ـ الأفريقية بلغت ذروتها عام ١٩٦٧، فحتى ذلك العام أقامت اسرائيل علاقات دبلوماسية مع (٣٢) دولة افريقية، ووطدت هيبتها في أفريقيا، واستطاعت أن تحوز على تأييد الدول الأفريقية لسياستها الخارجية. إلّا أن هذا العام (١٩٦٧) يعد بداية التدهور في العلاقات الاسرائيلية ـ الأفريقية، فبعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ بدأت الدول الأفريقية تقلل من تأييدها لاسرائيل وتتجه أكثر نحو الصف العربي. فقبل عام ١٩٧٣ قطعت (٩) دول أفريقية علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل، وفي غمار حرب أكتوبر وأعقابها مباشرة قطعة (٢٠) دولة أفريقية علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل. وقدم الاسرائيليون تفسيران لهذا التحول. الأول، عاطفي، مفاده أن المال العربي والاسلام هما سبب التحول في توجه الدول الأفريقية. والثاني، موضوعي، يرى أن التحول مفاده التحول في المناخ العام في القارة لغير صالح إسرائيل وتدهور مكانة الغرب في القارة. ويلاحظ أن قطع العلاقات الدبلوماسية لم يؤثر على العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وأفريقيا، لأن إسرائيل تفصل بين العلاقات الدبلوماسية، والعلاقات الاقتصادية والثقافية في تعاملها الدولي.

وتناول المؤلف في الفصل الرابع «إسرائيل وصراع القوى الكبرى في أفريقيا» في عدة نقاط أهمها: أن أفريقيا إحدى مناطق التنافس والصراع بين القوى الكبرى وعلى رأسها القوتين الأعظم، ويتم هذا الصراع من خلال العديد من الأساليب الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية

والاعلامية، وهذه الأساليب وما تخدمه من أهداف تشكل في مجملها ظاهرة الاستعمار الجديد. وتعد إسرائيل في حد ذاتها نمطاً من أنماط الاستعمار الجديد في أفريقيا حيث تستخدم الكثير من الأساليب السابقة لتحقيق أهداف متعلقة بشرعية وأمن إسرائيل وسعيها للهيمنة الاقليمية على الوطن العربي. ولكنها في نفس الوقت تعد أداة من أدوات الاستعمار الجديد في أفريقيا، فهي تقوم بدور الدولة العميلة أو الوسيط الاستعماري، حيث لجأت دول الاستعمار الجديد وخاصة الولايات المتحدة الأميركية إلى استخدام إسرائيل لتوجيه التطورات في عدد من الدول الأفريقية لصالح الاستراتيجية الغربية. والأكثر من ذلك أن الولايات المتحدة الأميركية يمكن أن تعتمد على إسرائيل ـ خاصة وأنها تنسق مع جنوب أفريقيا ـ كأداة لتأديب كل من تخول له نفسه تحدي السياسة الأميركية في المنطقة، دون أن تتدخل الولايات المتحدة بشكل صريح ومباشر. وتتمثل أبعاد الدور الاسرائيلي في أفريقيا في: تقديم المساعدات الاقتصادية والفنية للدول الأفريقية وذلك بقصد ربط الاقتصاد الأفريقي بالسوق الرأسمالي العالمي، وتشويه بنية الاقتصاد الأفريقي، وتكريس ظاهرة التخلف. هذا إلى جانب مساندة وتدعيم النظم الرجعية والعمل على ضرب النظم الأفريقية الوطنية والتقدمية.

وفي الخاتمة حاول المؤلف أن يستشرف المستقبل، فركز على مستقبل العلاقات الاسرائيلية ـ الأفريقية في ظل التسوية (بين مصر وإسرائيل)، فانتهى إلى احتمال تعاون مصري ـ إسرائيلي في أفريقيا على الأقل من ناحية المحصلة النهائية للسلوك الدولي. وكذلك ستتمتع إسرائيل بدرجة أكبر من حرية الحركة في رفض المنطق الذي يؤكد على أن إسرائيل دولة استعمارية، استيطانية لأن أكبر دولة في الوطن العربي ترفض هذا المنطق. وفي ظل غياب تصور عربي واضح ومحدد للتعامل مع إسرائيل، فإن الموقف المصري يمثل نوعاً من الارباك للموقف الأفريقي الذي أخذ ينحاز كلية للقضية الفلسطينية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، وهناك احتمال وهو أن تتجه إسرائيل إلى المزيد من الواقعية في إدارة علاقاتها مع الدول الأفريقية بما يعنيه ذلك من تخفيض للحجم الكلي للموارد المخصصة لادارة علاقتها مع الدول الأفريقية. وستستمر في تدعيم علاقتها مع جنوب أفريقيا. وسيصبح هدف الهيمنة الاقليمية في مقدمة أهداف إسرائيل في تحركها نحو القيام بدور القوة الاقليمية العظمى في المنطقة. وستستمر إسرائيل في العمل على تفتيت التعاون العربي ـ الأفريقي.

وتحت عنوان «نحو سياسة عربية لمواجهة إسرائيل في أفريقيا» أكد المؤلف على أهمية استمرار الحوار بين الدول العربية والدول الأفريقية، وكذلك أكد على أهمية تجاوز بعض السلبيات في هذه العلاقة مثل:

اتجاه الدول العربية للتعامل مع الدول الأفريقية المستقلة دون الالتفات لحركات التحرير،

ووجود إحساس بأن العلاقات بين الدول العربية والدول الأفريقية علاقات وقتية، فالعرب يدفعون مقابل التأييد الأفريقي. وأكد المؤلف على أهمية ربط العلاقات العربية ـ الأفريقية بقواعد ومؤسسات شعبية وعلى ضرورة تطوير الاطار الفكري للعمل العربي ـ الأفريقي المشترك حتى لا تترك الأمور للنفعية (للبرغماتية). وكذلك أكد على أهمية البحث عن سبل فعالة لتعزيز التعاون الانمائي على جميع المستويات.

نظرة تقويمية للكتاب:

تنبع أهمية الكتاب الذي نقدمه للقارىء الكريم من عدة اعتبارات نوجزها فيما يلي:ـ

١ ـ أن الكتاب يعالج قضية حيوية تتعلق بالتغلغل الاسرائيلي في أفريقيا، وذلك لتحقيق أهداف إسرائيل التي تدور حول الأمن والشرعية والهيمنة الاقليمية، وبالدور العربي في أفريقيا وما يشوبه من نواحي ضعف وقصور. وفي هذا الاطار طرح المؤلف العديد من المسائل الحساسة في العلاقات العربية ـ الأفريقية بشكل صريح ومباشر، فأثار مثلا قضية المساعدات العربية لأفريقيا (حجمها وفاعليتها). ونظرة العرب للعلاقات مع أفريقيا، وموقف الدول العربية من جنوب أفريقيا. . . . إلخ من هذه الأمور التي لم يلجأ المؤلف إلى تذويبها بين السطور كما يفعل بعض الكتاب العرب.

٢ ـ الاطار النظري الذي انطلق منه المؤلف. حيث اتخذ مفهوم «عملية إدارة الصراع» كمدخل تحليلي لدراسته، فعرف المفهوم وحدد مكوناته، وسعى لتحليل العلاقات الاسرائيلية ـ الأفريقية، والعلاقات العربية ـ الأفريقية في إطاره، فأفريقيا ميدان للصراع العربي ـ الاسرائيلي، وللصراع الأميركي ـ السوفيتي، ونعتقد أن تطوير وبلورة المفاهيم النظرية ومحاولة دراسة الواقع من خلالها يعد من المدخلات الأساسية لبلورة علم سياسة عربي ينطلق من الواقع العربي ويعكس مشكلاته ويربطها بإطارها الاقليمي والدولي.

٣ ـ الرؤية المستقبلية التي تضمنها الكتاب. حيث طرح المؤلف تصوراً مستقبلياً للعلاقات الاسرائيلية ـ الأفريقية، والأفريقية ـ العربية، وهو جهد يحمد للمؤلف. فعلى ضوء التنبؤات بالمستقبل يمكن رسم بدائل الحركة السياسية لمواجهة المواقف المختلفة بأقل قدر من الخسائر وأكبر قدر من المنافع. وهذا يتطلب ضرورة التفاعل بين النخبة الحاكمة والنخبة المثقفة، بحيث تأتي القرارات والسياسات مبنية على أسس علمية ومدروسة.

٤ ـ التوجه القومي للباحث. فمن خلال صفحات الكتاب يمكن تلمس التوجه القومي للباحث، فهو مع الوحدة ضد القطرية والتجزئة. ومع الاستقلال السياسي والحضاري والاقتصادي ضد

التبعية، ومع العدالة ضد الظلم والفجوة بين الطبقات، ومع الالتحام بالقارة الأفريقية ضد كافة أشكال السيطرة والاستغلال.

لكن، ثمة بعض القضايا المنهجية والموضوعية طرحها المؤلف، تحتاج إلى وقفة نقدية، سنركز على أهم هذه القضايا:

١ - في إطار رصده للتصورات الأفريقية للشخصية العربية انتهى المؤلف إلى بعض التصورات العامة معتمداً على تصريحات لاثنين من الدبلوماسيين الأفارقة وطالب أفريقي وبعض الرؤساء الأفريقيين. فهل هذا صحيح منهجيا؟، وإن كانت النتائج تبدو منطقية. فتحليل الصورة القومية لمجتمع لدى مجتمع آخر يتم من خلال العديد من الوسائل منها تحليل مضمون بعض الصحف، أو خطب الزعماء خلال فترة زمنية معينة . . . إلخ. المؤلف لم يلجأ إلى أي من هذه الوسائل. وفي ضوء التعدد والتنوع في القارة الأفريقية فإن المرء لا يستطيع أن يجازف بمثل هذه الأحكام العامة دون دراسة منهجية موثقة. يضاف إلى ذلك أن المؤلف لم يقدم ولو صفحة واحدة عن التصورات العربية للشخصية الأفريقية، إنطلاقاً من أهمية هذه التصورات في رسم وتوجيه الأهداف والسياسات العربية نحو القارة الأفريقية (من ص ٥٨ الى ٦٧).

٢ - التناقض الذي شاب بعض المقولات التي طرحها المؤلف. وسنسوق مثالين على ذلك. الأول، أنه عندما تعرض المؤلف لأهداف إسرائيل الاقتصادية في أفريقيا ذكر أن «أفريقيا توفر ميداناً واسعاً لتشغيل عدد كبير من الأيدي الفنية الفائضة عن حاجتها» (ص. ٧٢). ثم يأتي في (ص. ٢١٨) ليؤكد على أن إسرائيل ستلجأ الى المزيد من الواقعية في إدارة علاقاتها الأفريقية وذلك لعدة أسباب منها «تواضع عدد الخبراء والفنيين الذين يمكن إمداد هذا العدد الكبير من الدول الأفريقية باحتياجاتها منهم (ص. ٢١٩). والثاني، أنه في معرض تفسيره للتحول الأفريقي ضد إسرائيل أشار المؤلف إلى عدة أسباب منها «الاتجاه العام للتحول ضد إسرائيل على المستوى العالمي» (ص. ١٤١). ثم يأتي في (ص. ٢٢٠) لينتهي إلى أن إسرائيل قد نجحت في توطيد دعائم شرعيتها الدولية وسوف تسبغ عليها التسوية رداء الشرعية المحلية، ولذلك فإن السياسة الخارجية الاسرائيلية سوف لا تسعى للتركيز على هذا الهدف خاصة وأنه غير مثار في أفريقيا التي اعترفت غالبية دولها بالوجود الاسرائيلي (ص. ٢٢١). ومن هنا فإن بعض المقولات والنتائج التي توصل إليها المؤلف في حاجة إلى إعادة نظر، حرصاً على الاتساق وربط المقدمات بالنتائج.

٣ - المؤلف لم يقدم لنا تفسيراً واضحاً ومحدداً لمحدودية الدور العربي في أفريقيا. فالنجاح الاسرائيلي في أفريقيا هو الوجه الآخر للفشل العربي في التعامل مع القارة الأفريقية. وفي إطار تفسير

المؤلف لذلك ذكر بعض الأسباب منها: أن الدول العربية لا تلتزم بمبادىء التضامن العربي ـ الأفريقي، واتجاه الدول العربية للتعاملات الثنائية مع الدول الأفريقية المستقلة، دون الانشغال بحركات التحرير، ونظر الدول العربية إلى العلاقات العربية ـ الأفريقية على أنها علاقات «وقتية» (ص. ٢٣٠، ٢٣١). ونعتقد أن الأسباب السابقة لا تكفي لتبرير الاخفاق العربي في أفريقيا. ويجب أن نبحث عن أسباب أخرى مكملة في: طبيعة النظم السياسية الحاكمة في الوطن العربي، والصراعات بينها، وغياب الحد الأدنى من الاتفاق حول قضايا المصير، وما يترتب على ذلك من تخبط وعدم وضوح في توجهات الدول العربية على المستوى الخارجي. ناهيك عن غياب حد أدنى لسياسة خارجية عربية، يفترض فيها توافر عنصر التخطيط، وتطبيق مبدأ توزيع الأدوار بين الدول العربية وأجهزتها الدبلوماسية والاعلامية لتنفيذ هذه السياسة. أضف إلى ذلك دور إسرائيل والقوى الكبرى في محاربة وتقليص الوجود العربي في أفريقيا، وخلق الفرقة بين العرب والأفارقة. ورغم تعدد الأسباب فإننا نعتقد أن الأسباب الرئيسية للفشل العربي في أفريقيا تنبع من الخصائص الهيكلية للنظم العربية وتخبط ممارستها على المستويين الداخلي والخارجي.

٤ ـ وإذا كنا قد سجلنا للمؤلف رؤيته المستقبلية لسياسة عربية لمواجهة إسرائيل في أفريقيا، فإنه لم يحدد بشكل دقيق كيفية بلورة هذه السياسة وضمان تنفيذها، وإن كان قد أشار إلى بعض ملامحها العامة. ونعتقد أنه قبل الحديث عن سياسة عربية لمواجهة إسرائيل في أفريقيا فإن الأمر يتطلب:

أ ـ رأب الصدع في الصف العربي ووقف حالة الفوضى والتردي التي تهدد الوجود العربي ذاته. فلا يمكن الحديث عن سياسة عربية فعالة في أفريقيا والدول العربية منقسمة، والصراعات بينها تتزايد، وترتفع في الأفق راية القطرية والنزعات الانعزالية واللاقومية.

ب ـ خلق حد أدنى من الاتفاق العربي حول قضايا المصير. بحيث مهما كانت الخلافات العربية ـ العربية (وهي خلافات ثانوية في معظمها) فإنه لا يجب تخطي هذا الحد الذي يعد بمثابة مقدمة حقيقية لبلورة أية سياسة عربية مشتركة تجاه أفريقيا أو غيرها من المناطق.

جـ ـ خلق اتفاق عربي حول طبيعة الصراع العربي ـ الاسرائيلي وأسلوب التعامل مع اسرائيل. فكما أن للقتال استراتيجية فإن للسلام استراتيجية، وأي توجه عربي نحو التسوية لا يمكن أن ينصف العرب ما لم تسنده القوة، بحيث تأتي نتائجه كترجمة لعلاقات وحسابات القوى الشاملة بين العرب وإسرائيل.

د ـ كافة المتطلبات السابقة تثير مسؤولية القيادات العربية، وقد ارتفعت إلى مستوى المسؤولية. والمثقفين العرب، وقد تفاعلوا مع قضايا مجتمعهم، والتنظيمات العربية السياسية وغير السياسية وقد جعلت إحدى وظائفها تكريس الوعي القومي لدى المواطن العربي. وجامعة الدول العربية وقد طورت بعض أجهزتها وعدلت ميثاقها بما يتمشى مع المتغيرات المستجدة.

وفي غياب المتغيرات السابقة والتي تدور في مجملها حول ترتيب البيت العربي من الداخل لا يمكن الحديث عن سياسة عربية فعالة تجاه أفريقيا أو غيرها. وسيظل التردد وعدم الوضوح والاخفاق حليفاً للسياسات العربية تجاه أفريقيا. ترى هل يمكن أن يحدث ذلك؟ هذا هو التحدي!!

مراجعة: حسنين توفيق ابراهيم
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

Driss Dahak, **Les Etats Arabes Et Le Droit De La Mer,** Editions Maghrebines, Casablanca, 1986, 579p.

إدريس الضحاك، **الدول العربية وقانون البحار**، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ١٩٨٦، ٥٧٩ص.

صدر مؤخرا عن دار النشر المغربية بالدار البيضاء كتاب للأستاذ إدريس الضحاك «الدول العربية وقانون البحار»، ويعتبر مساهمة مميزة وجادة نحت بعيدا عن مجرد البحوث النظرية في هذا المجال، لتتجاوز النظرة الكلاسيكية التي تفصل بين القانون الدولي للبحار والقانون البحري، ولتقدم في حلة جديدة نظرة كاملة عن موضوع قانون البحار التي تلتقي فيها قواعد القانون الدولي مع قواعد القانون الخاص.

ويعتبر هذا الكتاب بلا شك ثمرة المحاولات الدؤوبة التي بذلها ويبذلها المؤلف في هذا المجال، وخلاصة لتجاربه وتكوينه في ميدان القانون، وبالخصوص مشاركته المتميزة في جميع مراحل اشغال المؤتمر الثالث لقانون البحار، والمؤتمرات المتعلقة بالمحافظة على البيئة البحرية، وتلك المتعلقة